مفهوم المعارضة السياسية في الفكر الانساني

أ.د.عامر حسن فياض علاء هادي الحطاب
جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية معهد العلمين للدراسات العليا

(خلاصة البحث)

ترتبط المعارضة بنشوء حالة من الخلاف والتخالف الاجتماعي السياسي الذي ينطوي على شعور الإنسان بالتذمر في درجاته الدنيا، وبالتمرد في درجاته العليا، بسبب حدوث التناقض بين السلطة والشعب، مما يولد حالة من عدم الاستقرار السياسي.

إن حالة عدم الرضا تتبلور بالتدريج في بوتقة جهد موحّدة، وتمر بحالات مخاضٍ تنتج معارضة واضحة المعالم والمدرَكات، في خلال ظهورها على شكل حزب سياسيٍ أو منظمة مجتمع مدني وصولاً إلى مرحلة التجمعات السياسية عالية التنظيم والدقة، التي باستطاعتها تأدية دور المعارض للحكومة في خلال تشخيص الأخطاء وإيجاد البدائل والحلول لها عبر ضواغط متعددة على الحكومة تدفع باتجاه تقدم الأداء الحكومي وإزالة التناقضات بين السلطة والشعب بشكل يضمن عدم الذهاب إلى الفوضى وبقاء سيادة القانون.

مفهوم المعارضة السياسية في الفكر الانساني

قد ارتبط مفهوم المعارضة السياسية بنشوء حالة من عدم الرضا والاستقرار والقلق الاجتماعي عن تذمر المجتمع من أداء السلطة، بسبب بروز حالة التناقض بين المجتمع والسلطة، مما يسبب على الدوام تمرداً في درجات مختلفة من الشعب تجاه السلطة، ويؤدي بالنتيجة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي الذي يرمي بظلاله على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية كافة، ولأجل دراسة مفهوم المعارضة السياسية، سنشرع ببحث تعريفها لغة واصطلاحا.

أولا: تعريف المعارضة (لغةً واصطلاحاً)

١- تعريف المعارضة لغة

كثيرة هي التعريفات التي حفلت بها معاجم اللغة العربية لبيان مفهوم "المعارضة"،لذا سنتناول بالحديث بعض النماذج الأكثر شيوعاً بين هذه التعريفات، فعند ابن منظور في "لسان العرب" تـفهم "المعارضة" بدلالة "عارَضَ الشيءَ بالشيءِ معارضة قابَلَـه،وعارَضَ كتابي بكتابه، أي: قابَلَـه، وفلانٌ مُعارِضي،أي: يُباريني"[١].

وفي"الوسيط" وردت "المعارضة" بدلالة "عَرَضَ له عارضٌ من الحمّى: أصابه، ويقال:سِرْتُ فعَرَضَ لي في الطريقِ عارضٌ من جبلٍ ونحوِه: مانَع".وكذلك وردت بمعنى "وعارَضَ فلانٌ فلانا: جانَبَه وعَدَل عنه"[٢]. ، وعارَضَ الكتابَ بالكتاب

قابَلَه به،وعارض فلانا: باراهُ وأتى بمثل ما أتى به،ويقال: عرضه في الشعر،وعارضه في السير،وعارضه بمثل صنيعه،وفلانا: ناقضَه في كلامه وقاومه"[٣]. وفي كتاب "المنجد في اللغة العربية" يذهب لويس معلوف الى أن"مُعارض":الذي يعارض شيئاً آخر، يخالفه:(تأكيد معارض آخر)،مضاد، متناقض: تأثيرات معارضة، (الذي يناقض الآخرين ويخالفهم): (معارض صديقه)،الذي لا يقبل عملاً أو تدبيراً ولا يسلم برأي أو حكم: معارض كل تغيير،معارض تقييد الحرية،مُن ثم إلى المعارضة، من حزب المعارضة" [٤].ويرى الدكتور(أشرف مصطفى توفيق)أن الدالّة الأصلية لمعنى "المعارضة"في اللغة العربية هي "المقابلة"،وفيها كذلك "المباراة"،كما أنها "مدارَسة ومتابعة"،وفيها تظهر أيضاً روح الغلبة والتحدي [٥].

أما الإمام المفسّر(الراغب الأصفهاني)فيرى في "المفردات":"اعترض الشيء في حلقه،أي: وقف فيه بالعرض،واعترض الفرس في مشيه،أي: اعترض في مشيه من الصعوبة"، حقيقة "المعارضة"أن يكون كل منهما في عرض صاحبه [٦].والمعارضة مشتقة من باب عرض،والعرض خلاف الطول والجمع أعراض،وعارض الشيء بالشيء معارضة: قابله [٧].

أما في اللغة الإنجليزية فكلمة (opposition) هي المعبّرة عن كلمة (معارضة) في مجال السياسة بصفة خاصة، وهذه الكلمة هي اسم مصدر للفعل المتعدي (oppose)،ومن معانيه: "يقابل"أو "يقارن"أو "يقاوم"أو "يعارض"،ومنه أيضاً اشتق لفظ (opposite) بمعنى: "الضد"أو "النقيض"أو "المواجهة"، ومن ثَمَّ اكتسبت (opposition) معنى غربياً،وهو قد نقل إلينا إذ ربط بينهما وبين الديموقراطية الغربية[٤]، ومن استعرض مادة "عرض" في معاجم اللغة قديمها وحديثها لوجد أن كلمة "المعارضة" لها معانٍ متعددة أهمها:[٨]

أ- المقابلة: ومنه معارضة الكتاب بالكتاب، اي مقابلته ومدارسة جبرائيل (ع) رسول الله (ص) القران الكريم تسمى معارضة، لأنه يقابل حفظه على حفظه.

ب-المنع: كل مانع من تحقيق الغرض فهو عارض.

ت-المخالفة في الطريق: بمعنى أن يسلك شخص طريقا غير الذي سلكه الآخر.

ث-مجانبة الآخرين أو العدول عنهم.

ج- مناقضة الآخرين في كلامهم ومقاومتهم .

ح- المباراة والمنافسة.

ليس من اليسير الوقوف على تعريف واحد جامع وشامل لمفهوم "المعارضة السياسية" وبشكل دقيق وواضح، ومردّ ذلك إلى أسباب عديدة، منها الاختلاف في هذا المفهوم بين طرف وآخر تبعا للأيديولوجيا السياسية لكل منهما وطبيعة نظامه السياسي والمرجعية المعرفية التي يستمد منها منظومته المعرفية.

٢- تعريف المعارضة اصطلاحاً

إن مصطلح "المعارضة السياسية" من المصطلحات الحديثة في علم السياسة، فمنذ القدم وإلى الآن لم يكن اصطلاح "المعارضة" مطروحاً وموضوعاً للتعريف الدقيق بالعناصر والفئات التي تختلف مع السلطة الحاكمة، فضلاً عن أن مفهوم "المعارضة" يستعمل في جوانب متعددة من نواحي الحياة، ولكننا وجدنا أن أغلب الباحثين في مجال تعريف "المعارضة" اصطلاحاً يستشهدون بتعريف "روبرت دال" الذي يرى أن اصطلاح "المعارضة" يصعب تحديده بشكل دقيق، وهو يكتفي بتعريفٍ مبدئي يفترض فيه مثلاً أن " (أ) ممارس لسلوك الحكومة ومقرر لسياستها وذلك لبعض الوقت وأن (ب) مثلاً غير ممارس لسلوك الحكومة، ومن ثَمَّ فهو غير مقرٍّ لسياستها، حينئذ يقال إن (ب) هو المقصود بالمعارضة، ولكنّ معنى المعارضة لايقف عند هذا، إذ يضيف أنه في بعض الحقب يكون (ب) هو الذي يقرر سلوك الحكومة، في حين يكون (أ) في وضع المعارضة، بمعنى آخر أن المعنى الاصطلاحي للمعارضة يوجه أساساً إلى الدور أكثر منه إلى من يقوم بتشخيصه، أي إلى فعل المعارضة وآثاره، لا إلى صورها"[٩]، ويفهم من هذا التعريف الذي أراده "روبرت دال" للمعارضة أنه شامل لعملية الحراك الذي يدور بين السلطة بمختلف أشكالها والمعارضة بمختلف أشكالها، من دون تحديد طبيعة واقع المعارضة في ممارستها لدورها أو تحديد وظيفة معينة لها،وهكذا تكون طبيعة وسلوك أية معارضة محددة بطبيعة وسلوك السلطة التي تكون مصاحبة لها في أدائها والتعاطي معها[١٠].

في حين يرى الدكتور (حسين ظاهر)أن "المعارضة" مفهوم في علم السياسة يعني معارضة قوى سياسية (أحزاب وكتل سياسية)، هدفها الوصول إلى السلطة، النهجَ الذي تتبعه الحكومة في ممارسة السلطة والتوجهات السياسية التي تعتمدها، وقد تكون المعارضة من داخل البرلمان كما قد تتشكل من أحزاب وقوى من خارج السلطة، لذا لا تنشأ المعارضة إلا في إطار الديمقراطيات الليبرالية التي تعترف بالحريات السياسية[١١].

ويرى الدكتور (صادق الأسود)أن المعارضة هي قدرة جماعة أو شخص على فرض إرادتها على جماعة أو شخص، وإن كانت الأخيرة تعارض هذا الغرض[١٢]، ويرى (أشرف مصطفى توفيق)أن المعارضة قيمة جماعية لأفضليات محدودة على الحكومة أن تعطيها الوجود في سلم أفضلياتها السياسية وفي سلوكها العام[١٣]، ويعود الدكتور(حسين ظاهر) ليرى أن المعارضة السياسية تحقق التوازن السياسي وعدم جنوح السلطة نحو الاستبداد، ولها وظيفة أساسية بنسبة للمسؤولية الحكومية باعتبار أن المحاسبة لا تتم إلا من المعارضة، كما أن وجود المعارضة السياسية يتيح عملية التعاقب على السلطة بطريقة سلمية، وتعد المعارضة أسلوباً من أساليب التعبير عن الإرادة ومظهراً من مظاهر المشاركة، ومعناها "الرفض"أو "الموقف المضاد"(كل منها في عرض صاحبه)[١٤]. أما (أشرف مصطفى) فأنه يضيفأن المعارضة بشكل

بسيط شكل من أشكال النظم السياسية ، إذ تنقسم مظاهر الحكم بين طرفين أحدهما يكون بالسلطة ويطلق عليه "الحكومة"، والآخر خارج الحكومة ويطلق عليه "معارضة"، أي أن المعارضة تعبّر عن القوى غير المساندة للحكومة التي تقف منها موقف الضد أو الرفض[١٥].

وهذا لا يعني أن المعارضة رفضٌ في الأساس، وإنما هي رفض ظرفي يتطلب عدم الموافقة على بعض الأهداف الثانوية، وتمتلك إرادة استخدام وسائل مختلفة لتحقيق تلك الأهداف[٣]. والمعارضة السياسية هي القوى والمجموعات والأحزاب التي تعارض النظام السياسي العام في إطار عملية التداول السلمي للسلطة[١٦]، ولا تقتصر المعارضة على الجانب السياسي، بل تتعداه إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وقد تشمل مجالات الحياة كافة، أو جانباً منها، وهذا يتوقف على طبيعة الحكم وطبيعة المعارضة في آن واحد [١٧]، أما الدكتور(شمران حمادي) فيرى المعارضة السياسية على أنها الأقلية التي لا تستطيع الوصول إلى الحكم بسبب قلتها وضعف تأثيرها في الرأي العام، ويرى " أن المعارضة تعرّف على أنها التعبير عن حرية الأقلية فيأن تعارض في مواجهة حق الأغلبية في أن تحكم" [١٨].

يرى البعض أن المعارضة حرية تمنح بموجب الدستور لحزب أو أحزاب خارج السلطة الحاكمة وتمارس نشاطها السياسي والمتمثلة في مراقبة السلطة الحاكمة بالطرق المشروعة قانوناً وذلك لغرض تصحيح مسار نظام الحكم القائم في الدولة[١٩]، بيد أن المفهوم الحالي للمعارضة يكمن في وجود سلطة ذات سيادة يخضع لها أفراد الدولة كافة، ومع ذلك تكون هناك مجموعة أو مجموعات متحدة أو متفرقة تعارض سياسات الدولة بوسائل مختلفة، وذلك بغرض التأثير أو التغيير في نظام الدولة السياسي أو تغيير النظام السياسي بنظام آخر، وبذلك يختلف مفهوم المعارضة في الوقت الحالي من دولة إلى أخرى، إذ تقوم بعض الدول بحماية المعارضة وذلك في وضع برامجها وأهدافها وممارسة نشاطها، وكل ذلك يكون على وفقا لقانون، بيد أنه في دولٍ أخرى تحارَب المعارضة ولا تمنح الدول الاعتراف بها وتقابل كل مجموعة تحاول أن تقوم بتكوين نشاط معارض بالقهر والحبس ونحو ذلك[٢٠].

ويمكن القول إن المعارضة جزء مكمّل في النسق السياسي الذي يفترض فيه أن يكون مستوعباً للقوى والجماعات السياسية المتنافسة ذوات التوجهات المتباينة من أجل اكتمال العمل السياسي بشكله المنظَّم، وخير تدريب للمعارضة الفاعلة هو أن تمارس الحكم وأن تكون لها إمكانات معقولة للعودة إلى الممارسة مرة أخرى لأن إبقاء طرف سياسي واحد (حزب، ائتلاف حكم...إلخ) في السلطة مدة طويلة غير متقطعة يعد مضراً بالطرفين (الحكومة والمعارضة)[٢١].

والمعارضة السياسية هي كل الجماعات التي لها أهداف سياسية وتملك الإطار الحقوقي الدائم والقدرة على إعلان وجهة نظر ومواقف مغايرة لوجهات نظر الحكومة،

وعلى التعبير العملي عن أفكارها عبر العمل السياسي[٢٢]، والمعارضة مجموعة من الأشخاص أو المجموعات أو الأحزاب التي تكون في وقت ما على خلاف كلي أو جزئي مع الحكومة أو النظام السياسي[٢٣]، ومصطلح المعارضة لا يقتصر على الأقلية الانتخابية، وإنما يشمل جميع القوى غير المساندة للحكومة التي تقف موقف الضد أو الرفض، ويلاحظ أن مفهوم المعارضة يتعلق تعلقاً كلياً بما تواجهه من نظام حاكم (سلطة)، وتعاطيها على وفق طبيعة هذا النظام وواقعه، وهذا ما يعطي شكلاً وملامح لهذه المعارضة التي تكون في ظل نظام سياسي معين، ومن هذا يكون للمعارضة معنيان، أحدهما عضوي، والآخر مادي:[٢٤]

١- المعارضة في معناها العضوي أو الشكلي: هي الهيأت التي تراقب الحكومة وتنتقدها للحلول محلها، فيقال بهذا المعنى: تولت المعارضة السلطة في أعقاب انتخابات جديدة.

٢- المعارضة في معناها المادي أو الموضوعي: هي النشاط المتمثل في رقابة الحكومة وانتقادها والاستعداد للحلول محلها، فيقال: لكل مواطن حق معارضة سياسة الحكومة.

ويؤخذ على هذين المعنيين في توضيح معنى ومفهوم المعارضة أن الهيأت التي تراقب عمل الحكومة في المعنى العضوي هي التي تؤدي النشاط نفسه الذي يشار إليه في المعنى المادي، وكذلك المواطن الذي يعارض سياسة الحكومة في المعنى العضوي لا يمكن أن تكون لمعارضته جدوى إذا لم تكن ممثلة في هيأت أو تنظيمات تؤدي عمل المعارضة في إطار مؤسسات الدولة، وإلا فهذا يكون مندرجاً بالمعنى الأهم وهو المخالفة والرأي الآخر.

وهنا نلاحظ أن هناك رأيين اثنين في ارتباط مفهوم المعارضة بالأحزاب السياسية، فالرأي الأول ينصرف إلى فكرة مفادها أنه لا يشترط في المعارضة أن تكون بشكل أحزاب سياسية فقط، بل يمكن أن تتعداها إلى أبعد من ذلك كجماعات الضغط أو جماعة المصالح [٢٥]وهي بذلك تشمل كل الجماعات التي لها أهداف سياسية تمتلك الإطار القانوني القائم، والقدرة على إعلان وجهات نظر ومواقف مغايرة لوجهات نظر ومواقف الحكومة، وعلى التعبير العملي عن أفكارها عبر العمل السياسي.

أما الرأي الثاني فيشير إليه الدكتور (عصام سليمان)بأن أول ما تعنيه المعارضة هو عمل القوى السياسية ضد من هو في السلطة[٢٦]، وتعرّف "المعارضة" في أدبيات السياسة على أنها قوى (أحزاب) وجماعات سياسية تمتلك برنامجاً محدداً يهدف في الأساس للوصول إلى السلطة وتمتلك الأدوات التي تمكّنها من تحقيق هذا الهدف[٢٧]. ويعرّف الدكتور (أحمد عدنان كاظم)"المعارضة السياسية" بأنها مظهر من مظاهر الحكم الذي ينقسم بين طرفين أحدهما يكون في السلطة (الحكومة) والآخر خارج السلطة (المعارضة)،أي أن المعارضة تعبّر عن القوى غير المساندة للحكومة التي تقف موقف الضد أو الرفض[٢٨].

من الذين يرون أن دور المعارضة السياسية يقتصر على الأحزاب هو "روبرت دال"، إذ يرى أن استعمال مفهوم "الأحزاب السياسية" هو التنظيم المناسب للتعبير عن المعارضة السياسية في النظم الديموقراطية[٢٩].

ومن الذين لا يرون اقتصار دور المعارضة على الأحزاب السياسية بل يتعداها إلى جماعات الضغط والمصالح والمنظمات...إلخ الدكتور شمران حمادي، إذ إنه يرى أن "المعارضة السياسية" هي الأقلية التي لا تستطيع الوصول إلى الحكم بسبب قلتها وضعف تأثيرها في الرأي العام[٣٠].

يعرّف الدكتور(خلدون النقيب) "المعارضة السياسية" بأنها مجموعة من الحركات السياسية المنظّمة وشبه المنظّمة خارج السلطة تهدف إلى طرح بديل أو بدائل لسياسات النخبة الحاكمة في السلطة[٣١]. أما الأستاذ(عبد الإله بلقزيز) فقد عرّف"المعارضة السياسية" بأنها "التمثيل السياسي للقوى الاجتماعية، وفيه تتحقق مشاركة هذه القوى في الحياة السياسية وفي صنع القرار" [٣٢].

يلاحظ من الاستقراء أن هناك رأيين اثنين كما تقدّم أحدهما يرى اقتصار دور المعارضة السياسية على الأحزاب السياسية التي تمتلك قاعدة منظّمة على المستويات التنظيمية والجماهيرية والمادية وغيرها، وهناك من يرى أن مفهوم هذا الدور (المعارضة السياسية) لا يقتصر على الأحزاب السياسية، بل يمكن لجماعات الضغط وجماعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني أن تمارس دور المعارضة، من ثمَّ هي لا تتعدى مرحلة الانتقاد من دون هدف الوصول إلى السلطة، بل تقوم بالنقد المنظّم، أي أنها تعبّر عن حقوق المواطنين بالمشاركة في صناعة القرارات.

فالمعارضة السياسية هي حراك مستمر بين قوتين إحداهما هي أحزاب أو قوى سياسية في السلطة، وهي قوى الحكومة، والأخرى خارج السلطة وهي المعارضة، والأخيرة تعبر عن القوى غير المساندة للحكومة وتعمل بالضد منها في بعض المواقف والأهداف في خلاف كلي أو جزئي مع الحكومة أو حتى النظام السياسي، للوصول في مرحلة لاحقة إلى السلطة وإصلاح ما اعوجّ بحسب رؤيتها.

ثانيا: تأريخية مفهوم المعارضة

١- تأريخية مفهوم المعارضة في الفكر الإنساني غير الإسلامي

إن الإنسان ومنذ فجر التاريخ ومن أجل توفير سبل العيش له والتطلع إلى مستقبل أفضل ، كان في صراع مستمر مع قوى الطبيعة لغرض استغلالها واستثمار خيراتها، وكان في حوار متبادل ومستمر مع بقية أبناء قومه لأجل إمكانية إدامة الصراع مع قوى الطبيعة، ومن أجل الوصول إلى صيغٍ مشتركة فيما بينهما.

كانت نتيجة ذلك إيجاد سلطة في المجتمعات مهما كان شكلها، ومنذ وجدت السلطة في المجتمعات وجدت جذور المعارضة لها داخل تلك المجتمعات؛ فتأريخ السلطة السياسية وأشكالها وتطورها وتطبيقاتها كل ذلك هو أيضاً بمثابة تأريخ للمعارضة السياسية الملازمة للسلطة أو انعكاس لهذا التطور، لم يدرس المؤرخون أو

فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية موضوع (المعارضة السياسية) بشكل مستقل، وإن تم بحث موضوع المعارضة فإنه بحثٌ انحصر في حقب زمنية محددة لدى بعض الأنظمة أو في بعض الدول .

إن السلطة في أغلب المجتمعات قديمها و حديثها تميل الى أن تعكس وتعبّر عن آراء ومصالح وقيم الذين يتربّعون على قمة هرمها لتوزَّع المناصب والثروة والمكانة الاجتماعية على هذا الأساس وبالمقابل لا يحصل الذين يقعون خارج نطاق عملية التوزيع هذه على نصيبهم الكافي، وقد يكون القمع والحرمان نصيبهم منها، ومن أجل أن يقوم هؤلاء بتأمين نصيبهم الكافي من الموارد الاقتصادية والمراكز الاجتماعية يلجأون إلى المطالبة بإعادة عملية التوزيع بشكل أكثر عدلاً وإنصافاً حسب وجهة نظرهم، من ثم يؤدي إلى اصطدام هذه المطالبة بعدم رغبة الجماعة التي هي في قمة هرم السلطة في إعادة توزيع الثروات أو ربما في مقاومة مستميتة منهم لكونهم الجهة المستفيدة، بِعَدها تحدياً وهجوماً على امتيازاتهم ومن ثمَّ تحدياً واعتداءً على النظام نفسه(٣٣).

في سياق التطور التاريخي في الأمور المتعلقة بحياة الإنسان جميعها بدأت الأشكال البدائية للسلطة تتطور أيضاً وتأخذ صفة التنظيم والتوحيد، إذ ظهرت إلى الوجود الدولة وصورها الأولية منذ عصور بعيدة وقبل ميلاد السيد المسيح (ع) بقرون عدة سواءٌ أكان في الشرق القديم أم في اليونان، ثم ظهرت دول وكيانات كثيرة أخرى في مناطق كثيرة، كما ظهرت دويلات كثيرة في الشرق القديم مثل وادي الرافدين، ووادي النيل، وبلاد الصين، ووادي السند والكنج، لكن الآثار التاريخية الباقية منها نادرة، لاسيما فيما يتعلق بالرؤى والفلسفات السياسية والقوى والفئات الحاكمة، والقوى التي كانت تعارض تلك السلطات وطبيعة الصراع وغيرها، ولكن مما لاشك فيه وحسب الدراسات النادرة المتوافرة أن السلطات الحاكمة لتلك الدويلات كانت فردية واستبدادية، فقد كان على رأس كل كيان ملك أو إمبراطور يحكم في تلك الدويلات بمفرده، وتساعده حاشية قريبة منه، وكانوا بمثابة(آلهة) يفرضون على رعاياهم فروض الطاعة، أو يحكمون بموجب (نظرية الحكم الإلهي)(٣٤)(النظرية الثيوقراطية) ويعدون أنفسهم مفوضين من الإله للحكم، ويستندون في قراراتهم إلى أوامر إلهية مباشرة(٣٥).

لابد من أن نشير هنا إلى أن هنالك تشريعات صدرت من ملوك تلك الدويلات، ولعل أولها القانون الذي أصدره الملك (اوركاجينيا)(urkajina) وهذا القانون يعدّ من جملة الإصلاحات التي قام بها خلفاً لسلفه الذي شهد عصره أوضاعاً اجتماعية واقتصادية قاسية، ومن ثمَّ تذمّرَ شعبه منه، وكذلك قانون (أور نمو) (ur –nammu) الذي صدر قبل قانون حمورابي بثلاثة قرون، وقانون (لبت عشتار) وقانون (أشنونا) ومن ثم شريعة حمورابي التي تعدّ أول تشريع قانوني كامل صدر في التاريخ القديم (٣٦) .

في دويلات المدينة اليونانية طبقت نظم حكم فردية وأرستقراطية، لكنها كانت تختلف من مدينة إلى أخرى، لأن كل مدينة كانت تختار النظام الذي يلائم ظروفها، وقد وُجدت

بدايات النظام الديموقراطي في أثينا التي وجدت فيها تطبيق تجربة النظام والحكم الديمقراطي، ووصلت إلى مراحل متقدمة مقارنة إلى تجارب الدول والدويلات الأخرى في الشرق والغرب، ولكنْ على الرغم من كل التطورات التي طرأت عليها، إلا أنها كانت ديمقراطية لطبقة الأحرار فقط، إذ كانت هناك طبقات مستغَلّة ومسحوقة وهي طبقة "العبيد"، ومن ثَمَّ لم تكن لهم أي حقوق عدا إطعامهم، ولم يعدوهم مواطنين، لذا أدى هذا الاستعباد والظلم إلى تمردهم على "أسيادهم"[٣٧].

وكان سقراط يتبع اسلوباً تهكمياً إذ يستدرج خصومه بالأسئلة للحديث عن أشياء غير قادرين على مناقشتها، لإظهار المكائد التي كانت تخطط لها النخبة الحاكمة، بمعنى أن سقراط كان يجسد روح المعارضة الفكرية الحقيقية تجاه خصومه، أما (افلاطون) فيقرر في كتابه (الجمهورية) العدالة في توزيع الأعمال بين الأفراد، وفي كتابه (القوانين) يؤكد:(ان الفرد بدون قوانين لا يختلف عن أشد الحيوانات وحشية) في حين يركز (ارسطو) على وجوب أن يعيش الفرد في الجماعة، ولكنه لا يقر التنافس السياسي بين الجميع، اذ يعده جزءاً من العدالة[٣٨].

أي أن هناك من ينشأ وله القدرة على الحكم، والبعض الآخر يعزّز نفسه للخضوع، ومن ثَمَّلا يستطيع فعل شيء، لذا نجد "ويل ديورانت" يوجه نقداً إلى هذه الأفكار بقوله: "إنه لم تصل بلاد اليونان إلى الرّقي الذي تدرك به وجود قانون أخلاقي يشمل البشر جميعهم إلّا على أيدي الفلاسفة والمفكرين الرواقيين"[٣٩].

إذ نادت المدرسة الرواقية (stoicism)[٤٠] باتباع القانون الطبيعي ودعت للمساواة بين الجميع، وقد عني في السياق من (حرية المعارضة) بالمساواة أو بالوصول الى المساواة الحقيقية الفعلية بين الجميع، ولكن عندما قامت المدرسة الابيقورية (epicurcanism)[٤١] وجدت أن الفرد يبحث عن إشباع رغباته بجميع الوسائل الممكنة وهذه مخالفة للمدرسة الرواقية التي تدعو للكف عن ملذات الحياة وإخضاع كل شيء للعقل والتفكير المنطقي، لذلك يرى الايبيقوريون أن مصلحة الفرد هي التي تتحكم في أعماله، وينصحون بعدم المشاركة في الحياة السياسية إلا إذا اقتضت مصلحة الفرد أن يفعل ذلك[٤٢].

في العهد الروماني جرى تبنّي مفهوم "الشعب صاحب السيادة"، ولكنّ هذا المفهوم تجريدي غير واقعي، لأن الشعب بحسب نظرية السيادة الرومانية أعطى الحاكم حرية مطلقة ليكون صاحب السلطة الأوحد من دون أن ينازعه عليها أحد، وليس من حق الشعب بهذا أن يعارض السلطة أو ينتزعها[٤٣]، أما فكرة اقتصار المشاركة السياسية في الحياة السياسية على سكان مدينة روما فقد بدأت تتلاشى في عام ٩٠ ق. م، ولاسيما بعد وقوع معارضة عنيفة هزّت أركان روما، وجرى على إثرها إعطاء عدد كبير من سكان المقاطعات حقوقهم السياسية، ولكنها لم تصل إلى درجة المساواة الكاملة، إذ لم ينل سكان المقاطعات حق الجنسية وحرية المشاركة السياسية إلا في نهاية القرن الثاني بعد الميلاد[٤٤].

في العصور الوسطى وما بعدها وُلدت أفكار جديدة، وإن كان تأثيرها محدوداً، إلّا أن أهم الوثائق التي برزت أواخر تلك المرحلة هو "ميثاق العهد الأعظم" المعروف بـ(الماغناكارتا)، فقد صدرت هذه الوثيقة الدستورية عام ١٢١٥م وفرضت هذه الوثيقة الدستورية على ملك انجلترا (جون) إذ جرى تقييد سلطته واحتوت الوثيقة على (٦٣ مادة) وهي أول القوانين العامة في إنجلترا، وهي بمثابة أول احتجاج ومعارضة ضد الحاكم الفاسد، وبهذا أصبح "العهد الأعظم" رمزاً للتطور الدستوري، بسبب تحجيم سلطة الملك [٤٥].

من مفكري آواخر تلك المرحلة الانجليزي (روجر بيكون) ١٢١٤ – ١٢٩٢م رائد العلم التجريدي الذي ندد بتبجيل السلطة[٤٦]، أما (توماس الاكويني) ١٢٢٤ – ١٢٧٤م فقد أكد ضرورة خدمة الناس ومساعدتهم لتولي مسؤولياتهم الأخلاقية في كل عمل اجتماعي وهذا ما يجب أن تقوم به الدولة[٤٧].

أمّا في عصر النهضة فقد ظهرت أفكار جديدة تعكس الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي أفرز أنماطاً حياتية جديدة، ولاسيّما بعد تنامي نفوذ "الطبقة البرجوازية" لتحل محلّ سلطة النبلاء وأصحاب النفوذ سابقاً، وفي فرنسا بعد عصر النهضة برزت أفكار (مونتسكيو) ١٦٨٩ – ١٧٤٨م في جنيف، حيث وجّه نقداً شديداً إلى الحكم المطلق، مُعداً المَلَكية الدستورية أفضل أشكال الحكم وعلى أساس نظرية الفصل بين السلطات، وعدَّ(مونتسكيو) العدالة والقانون جزءاً من طبيعة الأشياء، لذا مهدت أفكاره إلى اندلاع الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م التي أسهمت في تثبيت الحريات الأساسية للمواطن[٤٨].

أما (فولتير) ١٦٩٤ – ١٧٧٨م فكان له دور مؤثر في مكافحة التعصب ونشر أفكار الحرية من أجل تثبيت حق كل إنسان في مكافحة الظلم والمتعصبين، بمعنى معارضة جميع مظاهر الحكم المطلق الظالم والمتعصب في أفكاره وسلوكياته [٤٩].

بعد ذلك فإن (جان جاك روسو) ١٧١٢ – ١٧٧٨م صاحب نظرية الفردية النمطية، وتبنّى فكرة "العقد الاجتماعي" لإنهاء حالة الفطـرة وإنشاء مجتمع تصبح فيه السيادة والسلطان من حق المجموعة لا من حق فرد واحد، أي أن السلطة بيد الشعب، وعليه أن يكثر من اجتماعاته لمناقشة أعمال الحكومة، والحكم عنده نظام قائم على عقدٍ أبرم بين الشعب وبين السلطة، بمعنى أنه لا يوجد إلّا ميثاق واحد أقرّه الشعب مع نفسه للانتقال إلى حياته المدنية، ولا يستطيع الشعب أن يتنازل عن سيادته أو سلطانه للحكومة، لأن الأخيرة تكوّنت على وفق قانون صدر من الإدارة العامة لا بمقتضى العقد، وأعضاؤها ليسوا سادة للشعب، بل هم موظفون يعملون لخدمة الشعب[٥٠]، وفي ضوء هذا برز مفهوم "المعارضة السياسية" بشكل واضح مع ظهور الديموقراطية غير المباشرة في أوروبا، لاسيما بريطانيا التي ساد فيها نظام الحزبين، إذ يتولّى حزب الأغلبية السلطة، وتتولّى الأقلية وظيفة المعارضة التي تعدّ مؤسّسة سياسية ثابتة وموحّدة ومعتدلة التوجّه[٥١].

ومفهوم "المعارضة" حديث في علم السياسة، ففي الربع الأول من القرن العشرين لم يجرِ الحديث في الكتابات عن المعارضة السياسية، أمّا اليوم فهناك تحليلات كثيرة عن هذا الموضوع.

نجد أن المعارضة برزت كقوة سياسية لأول مرة في بريطانيا، وبدأ التداول لمفهوم المعارضة في عهد ملكها (جورج الثالث)، وإن السياسيين الذين التفّوا حول الملك عدّوا المعارضة عملاً غير أخلاقي وغير وطني، لكنْ كانت هناك عوامل أدّت إلى ظهور مجلس الوزراء كوحدة مستقلة للسلطة التنفيذية (الحكومة).[٥٢]، بمعنى أن الارتباطات التي تلتزم بها الأحزاب السياسية في الانتخابات العامة أمام الناخبين هي التي تؤدي إلى أغلبية مسؤولة عن إدارة السلطة التنفيذية، وأمّا الأقليّة فتضطلع بمسؤولية المعارضة المخلصة لجلالة الملك، وهذا اللقب يوضح مدى أهمية المعارضة، وتقرّر بناءً على قانون وزراء التاج الصادر عام ١٩٣٧ م أن يحصل زعيم المعارضة على مرتّب سنوي من خزانة الدولة، ليتمكّن من ممارسة مسؤولياته السياسية من دون أن ينشغل بأي نشاط ثانوي في حياته[٥٣].

وتحاول المعارضة أن تهاجم سياسة الحكومة وتوجّه النقد إليها، إلى جانب سعيها إلى تحقيق أي نصر على الحكومة في أية مناسبة عن طريق كسب أغلبية مجلس العموم البريطاني إلى جانب رأي المعارضة في الحكومة، وفي هذا النشاط تكون المعارضة على بيّنة من أنه يصعب عليها تحقيق ذلك نتيجة الولاء الحزبي لأعضاء مجلس العموم، وأن الحكومة وصلت إلى مكانتها لتمتّعها بتأييد أغلبية الأعضاء الذين ينتمون إلى الحزب الذي انبثقت منه، وتشعر المعارضة وهي تسعى إلى وضع الحكومة موضع اتهام لمحاكمتها، أنها في موضع المحاكمة من جانب الرأي العام والناخبين أيضاً، لذا يتم اتخاذ مواقف جادّة لتحقيق الانتصار الشعبي من عدد من الناخبين لتأييد الحزب المعارض، وإن كانت المعارضة على يقين من أنها لن تحقق فوزاً برلمانيا[٥٤].

٢- المعارضة في الفكر الإسلامي

عندما نتحدّث عن المعارضة في الفكر الإسلامي فهذا يعني أننا نتحدّث عن المعارضة في المدارك التي يعتمدها المشرّع الديني لمفاهيم الحياة ومنها القرآن الكريم والسنة النبوية والعقل والإجماع، وإنْ اختلف بعضها عن بعض في العقل والإجماع وفي أنهما حجّة في ذلك أم لا ؟ فيما رأى بعضهم في القياس مصدراً أساساً في تلك المصادر بدلاً من العقل.

ونبحث هنا المعارضة كمفهوم من القرآن الكريم الذي يعد دستوراً للأمة الإسلامية والسنة النبوية من أحاديث الرسول الأكرم (ص) وأهل بيته المعصومين الكرام(ع)، فقد أكد الإسلام المعارضة، وبما أن الإسلام يؤمن بوجود النظام السياسي، فهو بطبيعة الحال يؤمن بوجود المعارضة لهذا النظام، ويفرّق هنا بين المعارضة

المستندة إلى دولة شرعية وبين التي تتجاوز هذا إلى "الخروج" أو "البغي" على الحاكم الشرعي[٥٥].

فالمعارضة ضمن التشريعات السماوية تأخذ طابع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمراحله المتنوعة بدءاً باليد واللسان وصولاً إلى القلب، انطلاقاً من الحديث الشريف للنبي محمد (ص) القائل:- "من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"، وهي نوع من أنواع النصيحة بها يُمارَس الضغط لتغيير السياسات حسب ما تراه على أنه هو الصواب، وبهذا يختلف "البغي" عن "المعارضة"، فالبغي اعتداء وقد يأخذ ألواناً متعددة، كما في قوله تعالى: ﴿بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٥٦] وسمي هذا بغياً قضائياً، وقال تعالى:-﴿لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾[٥٧]، وسمي هذاً بغياً بغي الماليين، وقال تعالى:﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾[٥٨] وسمي بغي الخلاف، وقال تعالى:﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾[٥٩***](٦٠).

لهذا أبلغ الرسول الأكرم (ص) عندما قال له: (يا عمار تقتلك الفئة الباغية)، وبهذا اسقط ذريعة ما كان يحاول تسويقه معاوية ابن ابي سفيان برفعه شعار المطالبة بدم الخليفة الثالث عثمان بن عفان(رض) وشق عصى المسلمين، فحديث الرسول(ص)اوضح بغي هؤلاء عند قتلهم لعمار ابن ياسر، وهو اي الرسول الاكرم (ص) لا ينطق عن الهوى[٦١].

ويذكّر عمرو بن العاص معاوية بهذا الحديث، فيذهل معاوية ويصيح بعمرو:"قبّحك الله من شيخ،إننا الفئة الباغية بدم عثمان"أي: المطالِبة بدم عثمان، وهنا يتبيّنأن الشعارات كانت ترمي إلى زعزعة أركان الحق والتشكيك بوليّ رسول الله (ص) وخليفته من بعده[٦٢]، وهذا يدلّ على أن البغي ليس معارضة، كما سنتطرق إلى أمثلة ترد في أسلوب المعارضة الذي اتخذه أئمة أهل البيت (ع) وأدوارٍ لتلك المعارضة، وهنا سنبحث مفهوم المعارضة في القرآن الكريم وسنة النبي(ص) وأهل بيته (ع).

أ- المعارضة في القران الكريم:

إن الموقف في القرآن الكريم نجده في آيات كثيرة تتناول موضوع المعارضة بطريقة غير مباشرة، إذ لم تنصَّ عليها كلفظ، ولكنها تناولتها كموضوع، ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾[٦٣]، فهذا نهي واضح من البارئ عزّ وجلّ عن الركون إلى الظالمين، والركون من رَكَنَ، وركنتُ إلى فلان، أي مِلْتُ إليه واعتمدتُ عليه، وقوله تعالى:﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا (٦٧) رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾[٦٤]، ونلاحظ في هذا النصّ القرآني ذمّاً واضحاً لمن يطيع السادة والكبراء بغير هدى، إذ يورد منهم موارد الهلاك، ويقع الندم، ولاتَ ساعة مندم[٦٥].

وقال تعالى:﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾[٦٦]، فهذا هو المنهج الإسلامي فالإصلاح هو الهدف وليس رؤية الذات ولا البحث عن مدائح الأخرين ولا الهدف السلطة بل تقويم اعوجاجها وانحرافها وما دام الأمر إصلاحاً فليعلم المصلحون أن الله مطلع على نياتهم، وقال تعالى: ((وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ))[٦٧]، فعلى المؤمنين أن يأخذوا بموازين الإصلاح فيؤيدوا الاصلاح ويقاوموا الفساد [٦٨].

ب- **المعارضة في السنة النبوية الشريفة**

كانت المعارضة قائمة للنبي الأكرم (ص) والدين الإسلامي منذ دعوته بني قومه من قريش الى الإسلام وعانى الاضطهاد على أيدي قادة قريش، واستمرت حتى بعد هجرته (صلى الله عليه وآله وسلم) الى يثرب ووضع أولى لبنات الدولة الإسلامية وتشريعه لـ (صحيفة المدينة)حين عارضها المشركون الوثنيون والمنافقون داخل المدينة، وكذلك أبناء الديانات الأخرى الموجودة خاصةً الديانة اليهودية، وما الصراع الذي خاضه النبي الأكرم(ص) ضد قبيلة بني النظير وبني قينقاع إلا دليل على ذلك[٦٩].

وقد ورد النهي من النبي الأكرم (ص) عن الوقوف مع الظالم من السلاطين كما في قوله (ص):(سيكون بعدي امراء يكذبون ويظلمون فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولم يرد علي الحوض)[٧٠]، وقال (ص):(إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منهم)، وقال(ص):(أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر) وقال (ص):(إذا رأيت امتي تهاب الظالم أن تقول له أنت ظالم فقد تودع منها)[٧١].

مما سبق نرى أن جملة من الأحاديث النبوية الشريفة قرّرت عدم الوقوف مع الظالم، بل وجوب معارضته، تارة بالنصيحة، وأخرى بالصبر، وأخرى بالدعاء، وأخرى بالإصلاح، حتى إذا لم يفِ إلى أمر الله جاز الخروج عليه، كما فعل الإمام الحسين بن علي(ع)، وأن الرسول (ص) ذاته واجهة معارضة لابد لنا أن نذكر بعض الوقائع التي جسدت المعارضة لهذه السلطة المتمثلة بالرسول (ص) وممّا ورد في التأريخ وما يجده البحث متلائماً ومفهوم المعارضة في العهد النبوي الشريف ذكر المؤرخون أن أعرابياً من بني سليم جاء إلى رسول الله (ص) فلما وقف بإزائه قائلا: يا محمد، يا محمد أنت الساحر الكذاب الذي ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أكذب منك، أنت الذي تزعم أن لك في هذه الخضراء إلهاً بعث بك إلى الأبيض والأسود!! واللات والعزى لولا أني أخاف أن يسميني العجول لضربتك بسيفي هذا ضربة أقتلك بها فاسود بك الأولين والآخرين، فوثب أليه أحد الصحابة ليبطش به، فمنعه النبي (ص) من ذلك وقال له بلطف "يا أخا بني سليم، هكذا تفعل العرب؟ يتهجمون علينا في مجالسنا ويهجرونا بالكلام الغليظ، يا أعرابي والذي بعثني بالحق نبياً أن من ضربني في الدار الدنيا هو غداً في النار يتلضى" واستمر (ص) ينصحه ويرشده بلسان لين ورقيق حتى اسلم الرجل، وصار داعياً إلى الإسلام في قبيلته[٧٢].

يلاحظ في عهد الرسول الكريم (ص) لم يقتصر حالة المعارضة على المخالفة الفردية كما في الحالة الأولى، بل تعدى ذلك، إلى المعارضة المسلحة وهي ما عرفت بحروب الردة، وهي القبائل التي ارتدت قبل وفاة الرسول (ص) عن الإسلام، فعرف التأريخ آنذاك ما يسمى "بالمتنبئين"، وهم الذين أدعوا النبوة إزاء الرسول (ص) وفي حياته ومنهم: الأسود العنسي (عبهله) بن كعب بن عوسف العنسي، الملقب "بذي الخمار".. كان كاهناً وهو أول المرتدين، بدأ عصيانه من "كهف خيان"، باليمن، ومعه "عنس" وهم بطن من قبيلة "مذحج"، فاستولى على المنطقة الممتدة من صنعاء إلى عمان وإلى الطائف، وكانت ردته سنة ١١هـ، قبل وفاة الرسول (ص) ولقد حاربه المسلمون وقتلوه غيلة، فأنهزم أنصاره قبل وفاة الرسول (ص) بليلة واحدة فلم تدم ردته وعصيانه أكثر من ثلاثة أشهر[٧٣].

ت- **المعارضة عند أهل بيت النبوة (ع):**

يبين الإمام علي (ع) أن المعارض إنسان يتجاوز مصالحه الشخصية وانفعالاته الذاتية وينطلق بتضحية نفسية وعملية كبيرة ليرصد أين تكمن مصلحة الإسلام والمسلمين وإن النصوص القرآنية والنبوية بحقه (ع) قطعت الطريق على كل من أدعى أهليته للخلافة قبله[٧٤]. وبدأت ملامح المعارضة السياسية عند الامام علي (ع) داخل السلطة السياسية – الدينية منذ سقيفة سعد بن عبادة، فبمجرد بيعة ابي بكر (رض) في السقيفة على الرغم من امتناع الكثير من الانصار من مبايعته وعلى الرغم من غياب قريش كلها وغياب المهاجرين كلهم، الا أن أبا بكر(رض) تصرف كسلطة، وتصرف عمر الخطاب(رض) وأبو عبيدة بن الجراح(رض) كنائبين للخليفة وكجزء من السلطة، وبدأت هذه السلطة بمواجهة من يمكن ان نسميهم بالمعارضة واعلن عدد من كبار اوائل الصحابة معارضته لهذه السلطة[٧٥]، ولنا ان نفهم حقيقة المعارضة في مشروع الامام علي (ع) البنائي للمجتمع والفرد في مرحلتين :- [٧٦]

الاولى : عندما كان (ع) محكوما تحت سلطة غيره.

والثانية :عندما كان (ع) حاكما للمجتمع الاسلامي.

ألاولى عندما كان محكوما تحت سلطة غيره، ففي هذه المرحلة التي تلت وفاة الرسول الاكرم ص وعندما تم اقصاءه من منصبه كخليفة للمسلمين بتنصيب من رسول الله في حديث الغدير بتواتر الاحاديث عند المسلمين اعترض الامام علي (ع) مستعملاً منهجية الحوار دون اللجوء الى القوة، لذا فان الامام (ع) أنتهج منهجا جديدا لم يألفه الواقع السياسي العربي آنذاك فقد اسس الامام لغلبة رأي الجماعة على الفرد وان كان هو ضحية ذلك وهذا ما وجدناه في الابعاد العملية للإمام علي (ع) في النصوص التاريخية التي نقلت لنا ومنها ما جاء في كتاب نهج البلاغة وعلى لسانه اذ قال(ع):"لقد علمتم اني احق الناس بها من غيري والله لأسلمن ما سلمت امور المسلمين ولم يكن فيها جورا الا علي خاصة"، كذلك اسس الامام علي (ع) في هذه المرحلة المفهوم الرقابي

للمعارضة والمعترض على طريقة ادارة الحكم، ومثال ذلك مما نقل عن الخليفة عمر بن الخطاب (ع)عندما صعد المنبر يوما وتساءل عن ردة فعل المسلمين لو صرف الناس عما يعرفون الى ما ينكرون فرد عليه الامام علي (ع) وبكل وضوح "أذاً لقومناك بسيوفنا"[٧٧].

وهنا أسس الامام مبدأ حق المعارضة في رفع الحصانة عن الحاكم المنحرف عن جادة العدل وتطبيق القانون والشرعية تكون للخارجين على الحاكم من المعارضة إذا لم تجد وسائل التقويم أثرها في اصلاح القيادة كالنصيحة والتوجيه، وكذلك وبعد الاحداث والاضطرابات التي ادت الى خروج المعارضين على الخليفة عثمان بن عفان (رض)فقيام الامام علي (ع) بالخطوات التي اتخذها نستشف منه كأن الامام (ع) ينبه على العناية بساحة المعارضة ووجوب انخراط الجمهور المعترض فيها وعدم الاكتفاء فيها بأفراد معارضين فقط[٧٨]، واستمر النهج السلمي للإمام (ع) الى عهد خلافة عثمان بن عفان (رض) إذ تصاعدت درجات المعارضة حتى كان الامام (ع) سفيراً للمعارضة مع عثمان (رض) ومفاوضا لتحقيق مطالبها عند السلطة الحاكمة [٧٩].

أما المرحلة الثانية وهي المعارضة في حكم الامام علي، فقد منح الامام علي (ع) حقوقا واسعة للمعارضة فهو يرى ان استحقاق المعارضة لهذه الحقوق هو جزء من النظام الاصلاحي لبناء الدولة، الا ان حقوق المعارضة السياسية تتفاوت في منهجية الامام (ع) بين حالتي السلم والبغي والتي قد تصل الى اعلان الحرب ومن اهم هذه الحقوق:-

أ- الاعتراف القانوني بوجود المعارضة:

فقد سال أحد أصحاب الامام علي (ع) بعد تمرد طلحة والزبير وهو في طريقه الى البصرة، قائلا: يا امير المؤمنين اي شيء تريد واين تذهب بنا؟ فقال الامام علي (ع):"اما الذي نريد وننوي فالإصلاح ان قبلوا منا واجابونا اليه"، قال: فأن لم يجيبونا اليه؟ قال (ع): " ندعهم بعذرهم ونعطيهم الحق ونصبر"، قال فان لم يرضوا؟ قال(ع): " ندعهم ما تركونا "، قال فان لم يتركونا؟ قال (ع): " امتنعنا عنهم ". هذه الاجوبة التي صدرت من الامام علي (ع) للسائل من اصحابه دلت بوضوح على قبول المعارضة السياسية وان كان بعدها العسكري العدائي واضح[٨٠].

ب- حق حياة المعارضة:

لقد أعطى الامام علي (ع) لحياة المعارضين احتراما كبيراً إذ رفض ظاهرة الاغتيال السياسي، وذلك حين أقترح عليه أحد قادة جيشه بتصفية رؤوس الخوارج، رفض الامام (ع) استعمال القوة ولغة التهديد في مواجهة المعارضة بل انه كان يؤكد بقوله (ع):" لا نهيجهم مالم يسفكوا دما وما لم ينالوا محرما "، فالنص دليل على وجود الامن على الحياة للمعارضين شرط الأ يتعدوا على دماء المسلمين[٨١].

ث- حفظ القيمة الاجتماعية للمعارضة:

تميزت حركة الامام (ع) مع معارضيه بالعدل والانصاف ولم يجره الخلاف معهم الى نبزهم لتسقيطهم اجتماعيا، وحين سأل عن أهل النهروان أمشركون؟ قال (ع) :-" من الشرك فروا"، فقيل يا امير المؤمنين أمنافقون؟، قال (ع):-" لا يذكرون الله الا قليلا"، فقيل له فما هم ؟ قال (ع):" قوم بغوا علينا" [٨٢].

أما المعارضة في عند الامام الحسين (ع) في مواجهة السلطة ثائراً، فبعد استشهاد الإمام علي (ع)، لم يتأخر المسلمون في الكوفة عن بيعة الإمام الحسن بالخلافة بعد الإمام علي، ثم أعقبها مدن العراق، وتلتها الحجاز، واليمن وفارس، ولم يبق من فضلاء المهاجرين والأنصار إلا وقد مد يده لمبايعة أبي محمد الحسن، وبالمقابل، وبعد استشهاد الإمام علي نودي بمعاوية خليفة في بيت المقدس لسنة ٦٦١م (٤٠هـ) فجعل من دمشق عاصمة لحكمه، ولم تكن الدولة الأموية قد عمت العالم الإسلامي كله، ذلك بأن أهل العراق كانوا قد بايعوا الحسن بن علي خليفة، ولم يكن ولاء أهل مكة والمدينة لمعاوية قوياً[٨٣]، وما كان من معاوية إلا الصد وعدم الطاعة، وصمم معاوية على إعلان الحرب على الإمام الحسن(ع)، فقد نفذ صبره، والأيام كلما تطاولت قد تكشف عن ما لا يحمد عقباه، فليكسب الوقت، بعد أن مهد لذلك باتصاله الوثيق بزعماء العراق، وقادة جيش الكوفة، ورؤساء القبائل واشترى ضمائرهم بالأموال، ومناهم بالوظائف[٨٤]، وقد احتوت المعارك بين الإمام الحسن (ع) ومعاوية أحداثاً كثر لا مجال لذكرها في هذا البحث، انتهت وآلت إلى الصلح بين الجانبين، من خلال معاهدة اتفق عليها الطرفان وكانت بنودها هي :[٨٥]

المادة الأولى: تسليم الأمر إلى معاوية على أن يعمل بكتاب الله وبسنة رسوله (ع)، وسيرة الخلفاء الصالحين.

المادة الثانية: أن يكون الأمر للحسن من بعده، فإن حدث به حدث فلأخيه الحسين (ع)، وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد.

المادة الثالثة: أن يترك سب أمير المؤمنين والقنوت عليه بالصلاة، وأن لا يذكر علياً (ع) إلا بخير.

المادة الرابعة: استثناء ما في بيت مال الكوفة، وهو خمسة ألف ألف درهم فلا يشمله تسليم الأمر، وعلى معاوية أن يحمل إلى الامام الحسين(ع) كل عام ألفي ألف درهم، وأن يفضل بني هاشم في العطاء والصلات على بني عبد شمس، وأن يفرق في أولاد من استشهد مع أمير المؤمنين(ع) يوم الجمل وأولاد من استشهد معه بصفين ألف ألف درهم، وأن يجعل ذلك من خراج دار أبي بكر.

المادة الخامسة: على أن الناس آمنون اين ما كانوا من أرض الله في شامهم وعراقهم وحجازهم ويمنهم وأن يؤمن الأسود والأحمر.

وبعد أن آلت الخلافة بموجب هذه الاتفاقية لمعاوية، أخذ يعد العدة للتنصل عنها، وعدم تنفيذها، فكانت البداية بقتل الإمام الحسن (ع)، ووضعه أبنه يزيد محله في الوقت

الذي لم تكن ليزيد أية مظاهر تدين (حتى من باب التظاهر والرياء)، لقد كان هذا الاستبدال بداية لتحول الخلافة الاسلامية الى سلطة ملكية استبدادية وراثية [٨٦].

وهنا وجد الامام الحسين(ع) انه لامجال للسكوت والجلوس للعبادة فقط بل يجب ان يثور ويحافظ على ما تبقى من رسالة الاسلام كونها تمر بمنعطف خطير تجسد في افراغ الخلافة والامامة من معناها المقدس، وبالعودة الى الجاهلية الاولى نتيجة الابتعاد عن تلك الرسالة[٨٧]، وكان إزاء هذا الحال "المعارضة" التي جسدها الإمام الحسين (ع) في وجه سلطة التوريث في الحكم الإسلامي التي مثلها يزيد بن معاوية، عندما اعلن ثورته وهي من ابرز الثورات في سجل التأريخ الإسلامي، لما مثلته من تمسك واضح بالمبادئ والركائز الإسلامية والإنسانية، والسير بهدى السنة النبوية والشريعة المقدسة، فكانت هذه الثورة نقطة تحول في الوعي الإسلامي، وانبثاق الثورات على خطى هذه الثورة التي جسدت أنبل وأسمى أشكال "المعارضة" وكانت إيذاناً(لكلمات الحق عند السلطان الجائر) التي تلت هذه الثورة، وكل الذي تلاها من معارضة وثورات كان الحسين (ع) شعاراً لها، وتخط لمبادئها سنداً من مبادئ الحسين (ع) وثورته، ولكي نفهم اهمية دور المعارضة لدى الامام الحسين التي ادت الى استشهاده واهل بيته (ع) سنبحث اسباب واهداف ثورته ضد يزيد بن معاوية.

١. اسباب الثورة الحسينية:[٨٨]

أ. التآمر على الإسلام، ويقول علي (ع) [وأنقذ الإسلام، من تآمر العناصر الفاسدة وحكم بني أمية الذين أوصلوا الإسلام إلى حافة الهاوية].

ب. العمل على محو الإسلام وإضاعة جهود النبي، لقد أوشكت حكومة يزيد الجائرة أن تمحو الإسلام، وتطيح بجهود النبي (ص) المضنية، وجهود مسلمي صدر الإسلام، ودماء الشهداء وتلقي بها في زاوية النسيان، وتعمل ما من شأنه أن يضيع كل ذلك سدى.

ج. القضاء على الإسلام وطمس معالمه.

د. تشويه الإسلام وقلب حقيقته.

ه. تحويل الحكم الإسلامي إلى ملكية.

و. الإساءة إلى سمعة الإسلام والحكم.

ز. الانغماس في المعاصي ومخالفة سنة الرسول (ص).

٢. أهداف الثورة الحسينية:[٨٩]

أ. أحياء الإسلام واستنقاذه.

ب. صون مستقبل الإسلام والمسلمين.

ج. كسر عقدة الخوف، لقد كان المجتمع غارقاً في حالة من الرعب، مستسلماً للطاغية نتيجة ممارساته الجائرة، وكان على أحد ان يواجه ليبث روح الشجاعة والأقدام في نفوس المسلمين.

د. مقاومة الظلم والفساد [روح المقاومة].

ه. الثورة والنهي على المنكر.
و. إصلاح الأمة وتدمير حكومة الجور.

على الرغم من أن هذه المعارضة والثورة من الإمام الحسين (ع) لم تنتصر مادياً وانتهت باستشهاده واله وأنصاره وسبي ما تبقى من نساء واله، ووفق معطيات المعركة غير المتكافئة وخذلان أهل الكوفة له (ع) إلا إنها أتت أو كلها لما خلق من زعزعة لحكم يزيد أثر ما أريق من دمه (ع)، وأصبح مصدر قلق دائم للملك الأموي ونهضت على أثره ثورات وثورات كانت سبباً رئيساً لهز الحكم الاستبدادي والملك العضوض الذي تمثل ببني أمية وببني العباس من بعدهم، عاش يزيد بعد قتله الإمام الحسين (ع) ثلاث سنوات وشهر وبضعة أيام، وبعد موته بويع لمعاوية بن يزيد، غير أنه استقال، ثم توفي بعد ذلك بمدة يسيرة وبذلك انتهت أسرة معاوية، وتصدعت الدولة وتمزقت وعاشت (من سنة ٦٤ هجرية إلى سنة ٨٣ هجرية) حاله من التمزق والحروب الداخلية، ثم استقر الأمر لعبد الملك بن مروان[٩٠].

هكذا أستمرت الثورات الاحتجاجية المعترضة على الحكم الأموي بثورة المدينة أو التوابين التي قادها الصحابي سليمان بن صرد الخزاعي بعد استشهاد الإمام الحسين (ع) عام ٦٥ هـ وقمعت وحصلت مذبحة كبيرة، وبعدها ثورة المختار الثقفي عام ٦٧ هـ وبعدها خرج الحارث بن سويج التميمي وقتل عام ١٢٨ هـ وهكذا استمرت الثورات على الحكم الاموي كمعارضة تارة مسلحة واخرى غير مسلحة، أما الدولة العباسية فكانت قائمة ايضاً، من داخل بني العباس في شكل صراع مستميت على السلطة، في الاقاليم والامصار التابعة للدولة العباسية، وكان استخدام الشدة والعنف وسيلة للقضاء على من يخرج على طاعتهم، الى ان انتهت بسقوطها سنة ١٢٥٨ ميلادية على اثر دخول هولاكو قائد المغول عاصمتهم بغداد وقتله (المعتصم بالله) اخر الخلفاء العباسيين وبسقوطها وضعت نهاية الدولة الاسلامية[٩١]. لتأتي الامبراطورية العثمانية التي شهدت شهدت معارضات استمرت حتى سقوطها وما بعد سقوطها، حيث شملت المعارضات للمستعمر العثماني ثم المستعمر الغربي وهكذا فان فكرة المعارضة في الدول العربية فقد ارتبطت منذ البداية بفكرة مقاومة المستعمر، بسبب طول مدة بقائه مما أدى إلى تبلور مقاومة الطغيان الذي يتصف بها المستعمر[٩٢]، ولكن عند تحقيق الاستقلال اصبحت المعارضة قضية غير مرغوب فيها وذلك بسبب انشغال النخب الحاكمة في مرحلة الاستقلال بفكرة تدعيم وإسناد سلطتهم للنهوض بالأعباء الجديدة التي ورثوها عن المرحلة الاستعمارية، والتي تتمثل في استكمال بناء مؤسسات الدولة ومعالجة مشكلات التخلف الاقتصادي والسياسي في الانشغال في تحقيق التنمية الشاملة التي تتطلب وجود دولة قوية قادرة على إيجاد الحلول السريعة لها، وهكذا تأصّل مفهوم المعارضة في الفكر الإسلامي الشيعي أكثر من باقي المذاهب الأخرى ،نتيجة للظروف السياسية التي مرّت بها هذه الطائفة في حقبتي الحكم الأموي والعباسي حتى العثماني وبعده الاستعماري، والنتيجة أن للمعارضة في الفكر الإسلامي إسهامات متعددة على

مستوى الدور، فضلاً عن التأصيل النظري لهذا الدور في القرآن والسنة النبوية وأحاديث وتقريرات أهل البيت (ع).

يتبيّن لنا مما سبق أن هناك اختلافاً في حكم المعارضة في الشريعة الإسلامية، إذ يختلف بموجب سنده في الكتاب والسنة، فتكون المعارضة واجباً الالتزام بها على الحكام والمحكومين عندما تكون في مواجهة أمر يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون المعارضة محرّمة عندما تخالف أمراً ورد فيه حكم شرعي باتّ من الكتاب والسنة(٩٣).

الهوامش

(١) ابو الفضل جمال الدين عمر بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج ٤، ط١، دار الكتب العلمية، ،بيروت، ٢٠٠٥، ص ص ٦٠١- ٦٠٢.
(٢) ابراهيم مصطفى واخرون ،المعجم الوسيط في اللغة العربية، ج ٢، ط٢، المعارف، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥٩٩
(٣) المصدر نفسه، ص ٥٩٩ .
(٤) لويس معلوف، المنجد في اللغة العربية، ط٢، دار المشرق، بيروت ٢٠٠١، ص ٩٦٦.
(٥) اشرف مصطفى توفيق، المعارضة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٠.
(٦) نقلا عن: شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ط١، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٠،ص٦٣.
(٧) ابراهيم عبد الله ابراهيم، المعارضة السياسية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص ٧٩.
(٨) بان علي كاظم، المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٦.
(٩) نقلا عن : ورقاء محمد رحيم، دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري ١٩٨١ – ٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٩.
(١٠) حسين عباس حسين، المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ١٣.
(١١) حسين ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية عربي – فرنسي – انجليزي، ط٢، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٧٥.
(١٢) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر ،بغداد، ١٩٩٠، ص٢١.
(١٣) اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.
(١٤) حسين ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٦.
(١٥) اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠-٢١ .
(١٦) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٧٧.
(١٧) شمران العجلي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.
(١٨) شمران حمادي، النظم السياسية، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، ١٩٦٦، ص ٩٤.

(١٩) ابراهيم عبد الله ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٢ – ٨٣.
(٢١) احمد عدنان كاظم، العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ١٨.
(٢٢) بان علي كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
(٢٣) اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.
(٢٤) حسين عباس حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٤.
(٢٥)هي المجموعة التي تمارس ضغطا سياسيا على المسؤولين السياسيين، لكن نشاطهم لا علاقة له بعلم السياسية وهم مجموعة منظمة، ويمارسون ضغطا معينا من اجل هدف خاص بهم، وتُعد جماعات الضغط أو اللوبيات الآن من أهم وأكثر التكتلات البشرية التي تؤثر على سياسات المؤسسات والشركات بل وسياسات عامة لدول بأكملها؛ فبقوتها وانتشارها وتحكمها في الكثير من وسائل الضغط وعلاقاتها الوثيقة بالأشخاص البارزين في كل مجتمع وكبار رجال الدولة تعمل تلك المجموعات على الحفاظ على مصالحها وأهدافها، وللمزيد ينظر:- جان ماري دانكان، علم السياسة، ت. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، ١٩٩٧، ٣١٦-٣١٧.
(٢٦) نقلا عن:- ورقاء محمد رحيم، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
(٢٧) المصدر نفسه، ص٩.
(٢٨) احمد عدنان كاظم، العلاقة بين الحكومة والمعارضة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
(٢٩) نقلا عن :- ورقاء محمد رحيم، مصدر سبق ذكره، ص ٩-١٠.
(٣٠) شمران حمادي، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.
(٣١) خلدون حسن النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية، دار الساقي،بيروت،١٩٩٦، ص٢٨٣.
(٣٢) نقلا عن : ورقاء محمد رحيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.
(٣٣) رعد عبد الجليل مصطفى خليل، ظاهرة العنف السياسي، دراسة في العنف الثوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد،١٩٨٠، ص٢٣- ٢٤.
(٣٤)هي نظام ديني ينفذ القائم عليه تعاليم إلهية محددة لا يحاسب عليها إلا أمام الله، فالنظام حسب هذا التعريف "فردي تفويضي" أي أن فرداً واحداً يسنه وينفذه لأنه مفوضاً من الله، فلا سلطان لأحد في حسابه، يفعل ما يجب أن يخضع له الشعب ؛ لأن ما يفعله مستمد من أمر الإله، للمزيد ينظر:- مصطفى الرافعي، الإسلام نظام إنساني ،ط١، منشورات مكتبة الحياة، الاسكندرية، ١٩٥٨، ص٦٠.
(٣٥) سربست مصطفى رشيد اميدي، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لها (راسة- قانونية –سياسية – تحليلية - مقارنة)، ط١، مؤسسة موكرياني للبحوث والدراسات، مطبعة خاني (دهوك)، ٢٠١١، ص ٢٦ – ٢٧.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٧.
(٣٧) المصدر السابق، ص ٢٨.
(٣٨) احمد عدنان كاظم، مفاهيم ومصطلحات: الحكومة والمعارضة، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ب.م، ب.ت، ص ٦٣ – ٦٤.

(٣٩) نقلا عن:-صلاح حسن مطرود، مبادئ وقواعد عامة في حقوق الانسان وحرياته العامة، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٥، ص٥٣-٥٤.
(٤٠)المدرسة الرواقية (stoicism) تأسست عام ٣٠٠ ق.م وزعيمها (زينون) ٣٣٦ – ٢٦٤ ق.م، وحاول اقناع الافراد بقبول الانظمة الساسية الجديدة التي سادت مقدونيا واليونان وقبرص.
(٤١)المدرسة الابيقورية (epicurcanism) على يد مؤسسها (ابيقور) ٣٤٢ – ٢٧٠ ق.م في حدود القرن الثالث قبل الميلاد، وللمزيد ينظر:-ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
(٤٢) المصدر السابق، ص ٥٤.
(٤٣) احمد عدنان كاظم، مفاهيم ومصطلحات: الحكومة والمعارضة، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.
(٤٤) المصدر السابق، ص٦٧.
(٤٥) رياض عزيز هادي، حقوق الانسان وتطورها – مفاهيمها – حمايتها، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٧-١٨.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٨.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ص ١٨-١٩.
(٤٨) احمد عدنان كاظم، مفاهيم ومصطلحات، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٤ – ٧٥.
(٤٩) اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨ -٩.
(٥٠) احمد عدنان كاظم، مفاهيم ومصطلحات، مصدر سبق ذكره و ص ص ٧٦ – ٧٧.
(٥١) عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ – ١٩٥٤، ط١، بغداد، المكتبة العامة، ١٩٨٤، ص ٩٨.
(٥٢) احمد عدنان كاظم، الحكومة والمعارضة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.
(٥٣) احمد عدنان كاظم، مصطلحات ومفاهيم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٧ – ٣٨ .
(٥٤) عادل غفوري خليل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.
(٥٥) باسم العموش، المعارضة السياسية من منظور اسلامي، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد السادس، العدد ٢، ٢٠١٠، ص ٢٣٨- ٢٣٩
(٥٦)القرآن الكريم، سورة ص، الاية :٢٢.
(٥٧)القرآن الكريم، سورة الشورى، الاية:٢٧.
(٥٨)القرآن الكريم، سورة الاسراء، الاية:١٦.
(٥٩)القرآن الكريم، سورة الحجرات، الاية:٩.
(٦٠) المصدر السابق، ص ٢٣٩.
(٦١) احمد حسين يعقوب، النظام السياسي في الاسلام، رأي السنة رأي الشيعة حكم الشرع، ط٥، انتشارات انصاريان، قم المقدسة، ايران، ٢٠١١، ص ٢٧٤.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٤ .
(٦٣)القرآن الكريم، سورة هود، الاية:١١٣.
(٦٤)القرآن الكريم، سورة الاحزاب، الايتان٦٧ – ٦٨ .
(٦٥) باسم العموش، المعارضة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠.
(٦٦)القرآنالكريم،سورةهود،الاية:٨٨.
(٦٧)القرآنالكريم،سورةالبقرة،الاية:٢٢٠.
(٦٨) احمد حسين يعقوب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦.

(٦٩) سربست مصطفى رشيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨ .
(٧٠) باسم العموش، مصدر سبق ذكره،ص٢٤٢.
(٧١) المصدر نفسه، ص٢٤٣.
(٧٢) حسين عباس حسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.
(٧٣) المصدر نفسه، ص٢٤.
(٧٤) محمد رضا فضل الله، مع الامام علي الحاكم والمربي، المركز الاسلامي الثقافي، بيروت،٢٠١٠،ص١٥
(٧٥) احمد حسين يعقوب، مصدر سبق ذكره، ١٣٠.
(٧٦) غسان السعد، حقوق الانسان عند الامام علي، ب.د، النجف،٢٠٠٥،ص١٧٥.
(٧٧) محمد باقر الصدر، اهل البيت تنوع ادوار ووحدة هدف، دار الهدى، بيروت،٢٠٠٣، ص٨٩.
(٧٨) احمد بن يعقوب، تاريخ اليعقوبي، ج١، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٩، ص ص١١٥-١٢٢.
(٧٩) ابو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الامم والملوك، ج٣، دار الهادي للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٠٤.
(٨٠) ابو جعفر محمد بن جرير الطبري، مصدر سبق ذكره، ١٩٩٥، ص٤٩٤.
(٨١) احمد بن يحيى بن جابر، انساب الاشراف، مؤسسة الأعلمي، بيروت،١٩٧٤، ص٣٥٩.
(٨٢) بو بكر احمد بن الحسن، السنن الكبرى، ج٨، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤، ص١٧٣.
(٨٣) حسين عباس حسين، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.
(٨٤) محمد بحر العلوم، لمحات من الصراع السياسي في الإسلام في العهد الأموي ، ج١، ط١، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٣٩
(٨٥) حسين عباس حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٣-٤٤
(٨٦) عبد الرزاق النداوي، أهداف نهضة سيد الشهداء في كلمات الفقهاء، ط١، دار القارئ للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٩.
(٨٧)محمد بحر العلوم، لمحات من الصراع السياسي في الإسلام في العهد الأموي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.
(٨٨) عبد الكريم الحسيني، الوثائق الرسمية لثورة الامام الحسين عليه السلام، ط٧، قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية، كربلاء،٢٠١١، ص ص ١٩-٢٢.
(٨٩) المصدر نفسه، ص ص ٣١- ٣٤.
(٩٠) سامي البدري، الحسين في مواجهة الظلال الاموي واحياء سيرة النبي، ط١، دار طور سنين للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٦، ص ص٢٤٣-٢٤٤.
(٩١) المصدر نفسه، ص٢٥٠.
(٩٢) سربست مصطفى رشيد، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.
(٩٣) المصدر السابق، ص٣٤.

المصادر

١- ابراهيم عبد الله ابراهيم، المعارضة السياسية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.

٢- ابراهيم مصطفى واخرون ،المعجم الوسيط في اللغة العربية، ج ٢، ط٢، المعارف، القاهرة، ١٩٧٢.
٣- احمد حسين يعقوب، النظام السياسي في الاسلام، رأي السنة رأي الشيعة حكم الشرع، ط٥، انتشارات انصاريان، قم المقدسة، ايران، ٢٠١١.
٤- ابو الفضل جمال الدين عمر بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج ٤، ط١، دار الكتب العلمية، ،بيروت، ٢٠٠٥.
٥- احمد بن يحيى بن جابر، انساب الاشراف، مؤسسة الأعلمي، بيروت،١٩٧٤.
٦- احمد بن يعقوب، تاريخ اليعقوبي، ج١، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٩.
٧- احمد عدنان كاظم، العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.
٨- لويس معلوف، المنجد في اللغة العربية، ط٢، دار المشرق، بيروت ٢٠٠١.
٩- اشرف مصطفى توفيق، المعارضة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩.
١٠-ابو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الامم والملوك، ج٣، دار الهادي للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥.
١١-ابو جعفر محمد بن جرير الطبري، مصدر سبق ذكره، ١٩٩٥.
١٢-احمد عدنان كاظم، مفاهيم ومصطلحات: الحكومة والمعارضة، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ب.م، ب.ت.
١٣-باسم العموش، المعارضة السياسية من منظور اسلامي، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد السادس، العدد ٢، ٢٠١٠.
١٤-بان علي كاظم، المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣.
١٥-بو بكر احمد بن الحسن، السنن الكبرى، ج٨، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤.
١٦-جان ماري دانكان، علم السياسة، ت. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، ١٩٩٧.
١٧- حسين ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية عربي – فرنسي – انجليزي، ط٢، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣.
١٨- حسين عباس حسين، المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
١٩-خلدون حسن النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية، دار الساقي،بيروت،١٩٩٦.
٢٠-رعد عبد الجليل مصطفى خليل، ظاهرة العنف السياسي، دراسة في العنف الثوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٠.
٢١-رياض عزيز هادي، حقوق الانسان وتطورها – مفاهيمها – حمايتها، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٥.
٢٢-سربست مصطفى رشيد اميدي، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لها (راسة- قانونية –سياسية – تحليلية - مقارنة)، ط١، مؤسسة موكرياني للبحوث والدراسات، مطبعة خاني (دهوك)، ٢٠١١.
٢٣-شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ط١، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٠.

٢٤-شمران حمادي، النظم السياسية، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، ١٩٦٦.
٢٥- صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر ،بغداد، ١٩٩٠.
٢٦-صلاح حسن مطرود، مبادئ وقواعد عامة في حقوق الانسان وحرياته العامة، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٥.
٢٧-عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ – ١٩٥٤، ط١، بغداد، المكتبة العامة، ١٩٨٤.
٢٨-غسان السعد، حقوق الانسان عند الامام علي، ب.د، النجف،٢٠٠٥.
٢٩-محمد باقر الصدر، اهل البيت تنوع ادوار ووحدة هدف، دار الهدى، بيروت،٢٠٠٣.
٣٠-محمد رضا فضل الله، مع الامام علي الحاكم والمربي، المركز الاسلامي الثقافي، بيروت،٢٠١٠.
٣١-مصطفى الرافعي، الإسلام نظام إنساني ،ط١، منشورات مكتبة الحياة، الاسكندرية، ١٩٥٨.
٣٢-ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.
٣٣-ورقاء محمد رحيم، دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري ١٩٨١ – ٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

opposition political in the humanitarian thought

Alaa Hadi Al-Hataab
Al - Alamein Institute for Graduate Studies

(Search Summary)

opposition associates to emergence state of disagreement and controversy policy social which involves human feelings complain in his minimum degree , rebellion in his maximum degree because being contradiction between people and power which leads to instability political.

the case of disaffection lies gradual in unify efforts which pass to ordeal conditions to produce distinct opposition then it appears as a party political form or civil society organization and access to assembles stage in high accuracy and arrangement which could do the role of opposition government through diagnose mistakes and finding solutions and alternatives via multiple pressures on government to push towards government performance to eliminate contradiction between power and people by make ensures not go to disorder and sovereignty law.